

جدلية التدخل الفرنسي في مالي بين تحقيق الأمن الإنساني الداخلي وتهديده.

The dialect of French intervention in Mali between achieving of internal human security and threatening it

ويكن فازية	مشري حنان
مخبر السياسة العامة والأمن الاقليمي للجزائر، وهران 2 جامعة محمد بن أحمد، الجزائر	مخبر القانون، المجتمع والسلطة، وهران 2 جامعة محمد بن أحمد، الجزائر
faziaouik@yahoo.fr	mecheri.henen@univ-oran2.dz

تاريخ القبول: 2022./03../29

تاريخ الاستلام: 2021./11./15

الملخص:

يهدف هذا المقال الى دراسة نتائج التدخل الفرنسي في مالي خلف جدلية تحقيق الأمن الإنساني وتهديده، حيث تعتبر مالي بؤرة توتر في منطقة الساحل، لما يحدث فيها من نزاعات داخلية بين جماعات انفصالية وأقليات وبين الحكومة من جهة، والانقلابات التي تحدث في النظام بحد ذاته من جهة أخرى، دعت الحكومة المالية فرنسا للتدخل من أجل مساعدتها في إيقاف الجماعات الانفصالية من التقدم في أرجاء مالي، واستعادة المدن التي استولت عليها وحماية الأفراد، منذ بداية الأزمة قامت فرنسا بمجموعة من العمليات العسكرية نذكر منها: "سيرفال"، "برخان" و"تابوكا"، مع تدريب القوات المالية من أجل تحقيق الأمن في المنطقة، إلا أن الأمن الإنساني في مالي لا يزال في خطر والمدن التي تقع تحت أيدي الحركات الانفصالية لم تحرر كلها، وقد توصلت الدراسة الى انه خلال هذه السنوات، لم تحقق الامن الإنساني في مالي، بل أن التدخل العسكري قد زاد من حدة النزاع وتأجج الأوضاع في مالي.

كلمات مفتاحية: التدخل الفرنسي، الأزمة في مالي، الأمن الإنساني.

Abstract:

This article is intended to examine the results of French intervention in Mali, which is a hotbed of tension in the Sahel region, because of internal conflicts between separatist groups and minorities and between the Government, on the one hand, and coups d'état in the regime itself, on the other. The Malian Government has called on France to intervene in order to help it stop separatist groups from advancing throughout Mali, to restore the cities it has taken over and to protect individuals. France has started training the Malian forces in order to achieve security in the region; however, human security is still in danger, and not all cities in the hands of separatist movements have been liberated. The study found that during these years human security has not been achieved in Mali, but that military intervention has exacerbated the conflict and exacerbated the situation in Mali.

Keywords:

French intervention- crisis in Mali – human security.

يشهد المجتمع الدولي مجموعة من الأزمات والنزاعات في مختلف مناطق لعالم، مع انتقال التهديد من مباشر يشمل الحروب بين الدول، الى تهديد غي مباشر يمس الافراد والمجتمعات، ما أدى إلى تطور الدراسات الأمنية في بحثها عن حلول للتعامل مع مجريات الأحداث الجديدة، ومع ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني والذي يخضع بدوره لحقوق الانسان، أصبح المجتمع الدولي ملزما بحماية الافراد أينما وجدوا، سواء كانوا تحت تهديد دولتهم بحد ذاتها، أو تهديد خارجي أو بين جماعات داخل الدولة.

إن التدخل العسكري من بين الآليات التي يستخدمها المجتمع الدولي لحماية الافراد في الدول محل الازمات والتي يتوجب التدخل فيها بعد نفاذ الحلول السلمية، على الرغم من وجود مادة في ميثاق الأمم المتحدة تمنع التدخل في شؤون الدول، إلا أن المجتمع الدولي تمكن من تسيير القرارات وفق ما يخدم مصالحه، فالتدخل تحت مسمى حقوق الإنسان والأمن الإنساني، ما هو إلا غطاء لاستغلال الدول الضعيفة، التي لا تستطيع توفير الأمن لشعبها، أو الدكتاتورية التي تقوم بقمع رعاياها، ويبقى الأفراد الحلقة الأضعف وضحايا لهذه التجاوزات، كما هو الحال في دولة مالي، فقد توجب التدخل عقب الانقلاب الذي حدث سنة 2012 بطلب من الحكومة المالية للحكومة الفرنسية وبقرار من مجلس الأمن ما اعطى للدولة الفرنسية شرعية التدخل، كغطاء للأسباب الرئيسية الخفية التي دفعتها للقيام بذلك، فبعد مراجعة الثروات التي تمتلكها مالي من بترول، ذهب و يورانيوم، والعلاقة التاريخية التي تربطها بفرنسا خلال سنوات الاستعمار أو بعد، يستنتج انها عبارة عن إرث استعماري بالنسبة لها، سعت منذ القدم على استغلال ثرواتها من خلال الشركات متعددة الجنسيات ونشر قواعدها العسكرية في أراضيها، وحماية الأفراد قد يكون سببا فرعيا لهذا التدخل، يمكن اكتشافه بعد مراجعة واقع الأمن الإنساني بعد التدخل الفرنسي.

تعيش منطقة الساحل توترا انعكس بالسلب على المصالح الفرنسية، دفع هذه الأخيرة للتحرك من أجل السيطرة على الوضع وحماية مصالحها، خاصة مع تواجد قوى أخرى منافسة لها، وهو ما دفع فرنسا في سنة 2013 إلى قبول عرض الحكومة المالية بالتدخل من أجل استعادة العاصمة "باماكو" وحماية المنطقة ككل من التهديد. التدخل الفرنسي في مالي وإن كان برغبة من حكومة الأخيرة إلا أنه يطرح العديد من الإشكاليات، خاصة تأثيره على الجانب الإنساني، لذلك طرحت الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التدخل في مالي على الأمن الإنساني الداخلي؟

1-2-فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- كلما كان التدخل العسكري بغرض تحقيق الأمن الإنساني كلما اضطرت الأطراف المهنية بهذا التدخل الى التقيد بشروط ومعايير تضمن أمن الإنساني.
- تمتلك مالي ثروات عدة، جعلت منها محل أطماع قوى دولية كفرنسا التي تعتبرها جزءا منها.
- تحقيق السلام وحماية الافراد التي اعتمدتها فرنسا كذريعة للتدخل في مالي، ما كانت إلا تغطية لأهداف أخرى تضع المصالح الفرنسية كأولوية.

1-3-أهداف البحث:

الغرض من هذه الدراسة هو البحث والكشف عن واقع الأمن الإنساني في مالي إثر التدخل العسكري الفرنسي، مع إبراز دوافع التدخل ونسبة تحقيق الأهداف المرجوة منه.

1-4-منهج الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال تناول التدخل الفرنسي في مالي من جوانب عديدة، أسباب الأزمة والتدخل والدوافع مع إبراز تداعياته على أمن الافراد.

1-5-تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية أعلاه من خلال تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي.

المحور الثاني: التدخل العسكري الفرنسي: الدوافع والمظاهر.

المحور الثالث: اختلال الامن الإنساني في مالي على ضوء التدخل الفرنسي

2. المحور الأول: مدخل مفاهيمي

مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم حديث، ظهر بعد أن أصبح الفرد معرض لتهديدات غير مباشرة تمس أمنه في أبعاد مختلفة، ما دفع

بالمجتمع الدولي لاستعمال وسائل حمايته كالتدخل العسكري

1.2 مفهوم الأمن الإنساني

نتيجة التداعيات التي عرفها المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة من حروب ونزاعات داخلية، سببت أضرارا بشعة على مستوى الساحة الدولية، كان المتضرر الأكبر منها هو الإنسان وليس الدولة في حد ذاتها فقط، وبالتالي يمكننا القول أنه على الرغم من تحقيق الدولة لأمنها العسكري، وتمكنها من حماية حدودها، يوجد تهديدات داخلية تُخل بأمنها الداخلي، والذي يجعل من الفرد العنصر المههد سواء من طرف محيطه، دولته أو يكون ضحية للتهديدات الخارجية العابرة للحدود. إن هذه المتغيرات دفعت بالدراسات الأمنية للانتقال من كون الدولة فاعل أساسي ووحيد في التحليل، إلى الفرد كوحدة تحليل أساسية، مع ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني والذي يستمد مبادئه من حقوق الانسان.

كان أول ظهور لمصطلح "الأمن الإنساني" كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي حرره كل من الباكستاني "محبوب الحق" والاقتصادي الهندي "أمرتيا سان" (حمادة، 2010، ص8). "حيث ركز الأمن الإنساني على أمن الفرد وليس أمن الدولة أو الأرض، والذي يشمل تحقيق حاجة الأفراد وتحريرهم من الخوف، إذ أن التهديدات التي تمسهم قد تكون داخلية أكثر منها خارجية، حيث أن التقرير أشار إلى أن المجاعة، التلوث والعنف العرقي يمكن أن تنتشر تداعياته في العالم سريعا" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994، ص 98) عرفه "اللويد أक्सورد" "Loyod Axword" سنة 1996م على أنه: "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مع أو من ضد عنف، في وضع يتميز بغياب انتهاكات الحقوق الأساسية للأشخاص ولأمنهم وحياتهم، كما هي مقارنة عالمية تنطلق من الفرد، ومضمونها هو الحماية كباقي سياسات الأمن". (Lloyed, 1994,333-342)

ويرى كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن: "الامن الانساني اكثر بكثير من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الانسان و الحكم الرشيد و امكانية الحصول على التعليم و الرعاية الصحية و كفالة اتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق امكاناته وكل خطوة في هذا الاتجاه هي ايضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات و التحرر من الفاقة و التحرر من الخوف و حرية الاجيال المقبلة في ان ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنة المرتبطة التي يتكون منها امن الانسان و الامن القوي بالتالي". (عنان، 2000)

2.2 ابعاد الأمن الإنساني:

يشمل الأمن الإنساني أبعاد عديدة، ظهرت مع توسع مفهوم الأمن ومستجوانب مختلفة، وعالجها من منظور الفرد وما يتوجب فعله لتحقيق أمنه في كل الجوانب.

أ-الأمن الغذائي:

"يسعى الأمن الإنساني إلى تحقيق التوزيع العادل للغذاء، بين أفراد المجتمع بنوعية جيدة، وتقديمه بقيمة يتمكن الفرد من شرائه في جميع الأحوال والأوضاع. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994، ص 27)

ب -الأمن الاقتصادي:

من بين القضايا التي يسعى الأمن الاقتصادي لمعالجتها لدينا:

✓ **الفقر:** تنتشر ظاهرة الفقر في كل دول العالم، والذي أصبح لا يقتصر على الدخل الفردي فقط وعدم عمل الأفراد أو توفرهم

على إمكانات وممتلكات مادية، تساعد على العيش في مستوى حسن، وإنما أصبح الفقر يمس القدرات أيضا.

✓ **الدخل:** توجد نسبة كبيرة من الأفراد لا يمتلكون دخلا أو انه ليس ثابتا، يتمكن من خلاله الأفراد تلبية حاجاتهم اليومية، أو

يكون أقل من القيمة التي تمكنه من الاكتفاء إلى غاية قبض راتبه القادم.

✓ **البطالة:** عدم توفر مناصب الشغل الذي هو عبارة عن أساس لبناء حياة أفضل، يؤثر سلبا عن الأفراد في المجتمع فالحاجة

والتهميش، يمكن أن يكون سببا لآفات اجتماعية وتهديدات مجتمعية وسياسية.

✓ **السكن:** من أبرز الظواهر التي يشهدها العالم، فعدم توفره يشير إلى انعدام الأمن الاقتصادي، والذي يولد أزمات ومشاكل حادة

تضر المجتمع. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994، ص 29)

ج-الأمن البيئي:

إن حياة الإنسان مرتبطة ارتباطا قويا ببيئته والطبيعة والمحيط الذي يعيش فيه، وبالتالي فإن أي خلل يحدث في هذا المستوى يؤثر تأثيرا

مباشرا على الإنسان، لذلك فإنّ الأمن البيئي من القضايا الجوهرية التي ينظر إليها الأمن الإنساني، فأني تلوث أو خراب في البيئة قد يهدد

أمن الفرد، وقد يتمثل التهديد في نقص الموارد ونصيب الأفراد من المياه، إزالة الغابات، التلوث وظاهرة التملح التي تتعرض لها الأراضي الزراعية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994، ص 29).

د-الأمن الصحي:

إن معظم البلدان النامية تشهد ظاهرة التلوث والأمراض المعدية والطفيلية، الكساح...، ليس لها القدرة على العلاج، لانعدام الأدوات والأدوية المياه غير الصالحة للشرب وسوء التغذية، والتي تؤدي إلى إضعاف السكان وإصابتهم بالأمراض، وبالتالي فإن توفير الأمن الإنساني عن طريق توفير المستلزمات والغذاء، تقديم العلاج المجاني أو بأسعار في متناول الافراد، مع توفير التأمين الصحي ووقايتهم من الأمراض من واجب المجتمع الدولي والهيئات المسؤولة لتحقيق الأمن الصحي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994، ص 28)

هـ-الامن المجتمعي:

"وذلك بتوفير الأمن للجماعات المميزة عن باقي الأفراد في الدولة، والتي تشكل أقلية أو فئات عرقية دينية مذهبية ذات ثقافة مختلفة، تواجه تهديدا من المجتمع الذي تعيش فيه يشعرها بعدم الانتماء". حيث أن انعدام الأمن المجتمعي يؤثر بالسلب على انتماءات الأفراد، والذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والتوتر داخل الدولة، نتيجة للصراعات العرقية مؤديا إلى اختلال الأمن القومي. (العدوي، 2015)

و-الأمن الفردي:

وذلك عن طريق حماية الأفراد من أي ضرر جسدي أو معنوي، يمكن أي يتعرض له من طرف مجتمعه أو دولته، قد يسبب له الشعور بعدم الانتماء أو التهميش؛ الأمن الفردي من أهم الأبعاد التي يهتم بمعالجتها، إذ أن الفرد يعتبر مستوى تحليل أساسي ينطلق منه الأمن الإنساني. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994، ص 30)

ي-الأمن السياسي:

الأمن السياسي يعالج مسألة احترام حقوق الإنسان الأساسية، حيث يستقي قواعده من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتتمثل أهم بنوده فيما يلي:

- الحرية في التعبير دون التعرض للقمع أو الإيذاء من جانب النظام الحاكم.
- المشاركة في الأحداث السياسية واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد والشعوب

- الحق في الحصول على المعلومات في سياسة الدولة.

- المساواة في الحقوق والواجبات.

- الحق في حماية الملكية الخاصة وعدم التدخل القسري في حياة الإنسان.

أن تكون إرادة الشعب هي مصدر السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية". (نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان، 1998، ص 143)

2-3- دور التدخل لأغراض إنسانية في تحقيق الأمن.

التدخل يعتبر كآلية لتحقيق الامن في المجتمع الدولي ووسيلة القوى الكبرى لاستغلال ثروات الدول الضعيفة وتلبية رغباتها،

التقيد بمعايير وشروط معينة للتدخل من أجل حماية الأمن الإنساني للأفراد.

أولا-تعريف التدخل العسكري:

يعرف "فان جلان جيرهارد" **Van Glahn Gherhard** « التدخل على أنه: " عمل دكتاتوري من جانب دولة ما في شؤون

دولة أخرى بغية الإبقاء على النظام السياسي فيها أو تغييره، وقد يكون التدخل مشروع أو غير مشروع، ولكن عندما يتعلق باستغلال

الدولة المعنية وأراضيها وسيادتها، فلا يمكن ان يكون شك في أن مثل هذا التدخل ممنوعا بموجب القانون الدولي، لأن هذا القانون وضع

جزئيا لحماية الشخصية الدولية لدول العالم. (كمال، 2011، ص4)

من خلال ما تناوله جوزيف ناي في تعريفه للتدخل في شقه الضيق أي "التدخل العسكري" أساس البحث، وما أشار إليه "محمد

فضة" في وصفه للتدخل على انه نشاط عدواني، فقد عرفه "فريدريك بيرسون" في نفس السياق على أنه: " تحريك جنود أو قوات عسكرية

من طرف دولة مستقلة أو مجموعة من الدول، للضغط في حادثة سياسية او قضايا متعلقة بالدول المتدخلة وتشمل مبررات التدخل

العسكري ما يلي:

✓ كسب الاستحواذ على إقليم معين.

✓ حماية مجموعات اجتماعية في الدولة.

✓ الترويج الأيديولوجي أو العقائدي. (جون وستيف، 2004، ص 557)

التدخل هو التأثير في شؤون الدول الضعيفة ذات سيادة، سواء لتغيير نظامها السياسية أو السعي لإبقائه، يتميز التدخل بالعدوانية مشروع كان أو غير مشروع في جميع أوجهه، فالمساس في سيادة الدول المتدخل فيها بأي طريقة كانت هو عمل منافي للقانون الدولي، و التدخل العسكري على وجه الخصوص والذي يتم تحت غطاء التدخل الإنساني تحت ما يسمى بالتدخل العسكري الإنساني في سبيل حماية حقوق الانسان في الدول محل النزاع والأزمات، ما هو الا طريقة إخضاع الدول وتكييف سياستها بما يتماشى ومصالحا في تلك المنطقة، حتى وإن كان طرف منه حماية الافراد.

ثانيا -معايير التدخل العسكري:

يجب على الدول اتباع مجموعة من المعايير حتى يكون التدخل مشروعاً ومتماشياً والقانون الدولي في حدود المعقول دون التأثير بالسلب على الدول المتدخل فيها، قصد تحقيق الأهداف التي غالبا ما تكون حماية حقوق الانسان والافراد، او نظام الدولة على الرغم من الأسباب غير المعلنة، نذكر من هذه المعايير:

1-أن تكون القضية عادلة:

وتشمل قضايا الإبادة الجماعية او التطهير العرقي، التي يروح ضحيتها أقليات عرقية أو دينية...، إذ أن الإبادة الجماعية محل قلق البشرية منذ الازل ليست بقضية عصرية ولا زالت مستمرة. (إيف، 2009، 172)

2-السلطة المناسبة:

يجب أن يصدر قرار التدخل من طرف هيئة مجلس الأمن، حيث ينص ميثاق الأمم المتحدة على "استخدام القوة اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه"، عندما يأذن مجلس الامن بذلك. (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 42)

3-النية السليمة:

ويقصد بذلك أن يكون الغرض الأساسي للتدخل هو وقف المعاناة الإنسانية أو تفاديها. (الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، 2001، 35)، وأن يكون الدافع ليس لغرض سيء، مثلاً أن تتدخل بغرض وقف الظلم رغبة لتحقيق حدودها، وليس بأطماع تعود بالسلب على البلد.

4-الملاذ الأخير:

"يشير "الملاذ الأخير" بقدر ما الى الحقيقة أنه ينبغي اللجوء إلى أي شكل من أشكال التدخل العسكري في حالة نادره وشديدة وبالقدر نفسه الذي يشير إلى توقيت التدخل بحد ذاته". (إيف، 2009، 175)

5-الوسائل المناسبة:

ويقصد به: " أن يكون حجم، مدة، وحدة التدخل العسكري، له بالحد الأدنى لضرورة تأمين الهدف الإنساني المعني (الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، 2001، 37)، وذلك لتفادي حجم الخسائر الكبيرة وتحقيق الهدف من التدخل وفق خطة مدروسة وفي فترة زمنية محدودة.

6-احتمالات نجاح معقولة:

التدخل العسكري لا يكون مبررا إذا كانت الحماية الفعلية لا يمكن تحقيقها، أو إذا كان من المحتمل أن تكون عواقب الشروع بالتدخل أسوأ من عدم القيام بأي عمل على الإطلاق (الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، 2001، 37)

تغير مفهوم الأمن بتغير التهديد الذي انتقل من مباشر يمس الدولة ككل إلى غير مباشر يمس الأفراد والمجمعات، فالأمن الإنساني يشمل ابعاد متعددة كلها أساسية بالنسبة للفرد يجب تحقيقها لضمان أمنه، وقد اتبع المجتمع الدولي آلية التدخل العسكري لحماية الافراد أينما كانوا شريط اتباع معايير معينة لتحقيق امنهم دون التسبب بضرر.

3. المحور الثاني: التدخل العسكري في مالي: الدوافع والمظاهر.

1.3 أسباب التدخل في مالي

تميزت مالي بانعدام الاستقرار السياسي والأمني، نتيجة للصراع حول السلطة والانقلابات الديكتاتورية التي عاشتها، إضافة إلى وضع الدولة الاقتصادي والتنموي الهش، والتمايز الذي تعيشه منطقة الشمال بالنسبة لمنطقة الجنوب، بحيث لطالما عرفت منطقة الشمال الجفاف وانعدام التنمية والتقهقر الاقتصادي عكس منطقة الجنوب التي تشهد كل الأنشطة الاقتصادية والسياسية.

يعتبر التنوع الاثني سبب من أسباب الازمة والذي نتج عنه فجوة بين سكان الشمال و الجنوب ، فقد احتكرت السلطة لصالح اثنية البومبارا على غرار الإثنيات الأخرى، مع تهميش الطوارق الأمر الذي كان له دور كبير في نشوب الحرب في مالي، كونهم من سكان الشمال الذين يعانون من التهميش والحرمان، ما دفعهم الى التمرد على السلطة مرات متعددة، ثم الاستقرار بعد اتفاقية السلام بين المتمردين الطوارق

والحكومة المالية ، خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2012، مع عودة تمردهم بعد تحالفهم مع مجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، نيجيرية، جزائرية وموريتانية)، مدعمين من طرف كتائب طوارقية كانت ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه.(وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2013)

تؤكد بعض الدراسات أن الحركات الانفصالية الطوارقية تحصلت على دعمها في جانب الأسلحة من طرف كتائب معمر القذافي في 2011، وقد أعلنوا في نوفمبر 2011 تأسيسهم "حركة تحرير الازواد" في شمال مالي مع انطلاق العمل العسكري لإعلان الاستقلال، وقد استطاعة الاستلاء على مالي شمال مالي في فترة وجيزة واجتياحهم لمدن مختلفة منها كغاو، تمبكتو، كندال وكونا. إن ظهور هذه الحركة شجع ظهور حركات أخرى كجماعة "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد" والتي كان لها دور هي الأخرى في زعزعة الامن المالي. (TRT عربي، 2020)

2.3 دوافع التدخل الفرنسي في مالي:

إن السبب الحقيقي وراء تدخل فرنسا هو حماية مصالحها، والذي يتم من خلال التدخل في الأزمات التي تحدث في المنطقة، لضمان تواجدها وتحقيق أهدافها، خاصة في وجود التنافس الدولي حول المنطقة. وقفت فرنسا خلف مجموعة من الحجج لتبرير تدخلها وإضفاء طابع الشرعية عليه، تمثلت الحجج فيما يلي:

- الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

- موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري.

الترخيص من قبل مجلس الأمن، من خلال القرار 2085 وما سبقه من قرارات. (عبير، 2015)

تمتلك مالي ثروات عديدة جعلت منها هدفا للدول الكبرى، لتحقيق مصالحها عن طريق استغلالها، حيث تعتبر ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، كما تم اكتشاف البترول والفوسفات واليورانيوم في الشمال من قبل شركة إيطالية سنة 2010. وبالتالي فإن أي لا استقرار في المنطقة يعرض مصالحها للخطر.

كما تعتمد فرنسا على الطاقة النووية في تلبية 75% من احتياجاتها من الكهرباء، وامتلاك مالي لليورانيوم يعد من بين الأسباب التي دفعت بفرنسا للتدخل في مالي وذلك للاستحواذ علي، وقد صرح وزير الخارجية الفرنسية لوران فاييوس 14 جانفي 2013 وقال: "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا لأوروبا، وأفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة". (زهير وميلود، 2017)

إن مسارعة فرنسا للتدخل ما هو إلا لغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، خاصة في تواجد دول أخرى منافسة لها كالولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت هي الأخرى للتدخل وتقديم المساعدة لمالي، حيث أن هذه الأخيرة هي عبارة عن إرث استعماري فرنسي وهي أولى به من أي دولة أخرى.

3-3- مظاهر التدخل في مالي.

بعد الهجوم على مالي، تدخلت فرنسا بطلب من الرئيس المالي المؤقت آنذاك "تروري ديو تاكوندا" وبقرار من مجلس الامن رقم 2085. زعمت فرنسا على انها ستكتفي بالدعم اللوجستي والاستخباراتي، بدون تدخل أي قوات برية للمشاركة في العملية العسكرية. (عائد، 2021)

في 11 جانفي 2013، أطلقت فرنسا عملية سيرفال في مالي، من أجل إيقاف هجوم الجماعات الانفصالية التي استولت على المنطقة الشمالية، مع تقديم طائرات، مروحيات و 1700 جندي. في أوت 2013، تم استبدال عملية "سيرفال" بعملية "برخان" التي امتدت الى كامل الصحراء والساحل، والتي تعد اهم عملية خارجية للجيش الفرنسي. بالإضافة الى مساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الابعاد لتحقيق السلام في مالي (مينوسما) (MINUSMA) اعتبارا من 1 جويلية 2013، والتي بلغ عدد جنودها 13000 جندي من قوات حفظ السلام. (France24, 2019)

شكل (1): خريطة تمثل الدول التي تشملها عملية "بارخان"



Source : Ministère des armées, opération Barkhane. consulter le 08/09/2021, à 01.32.sur :

<https://www.defense.gouv.fr/operations/afrique/bande-sahelo-saharienne/operation-barkhane/dossier-de-reference/operation-barkhane>

تمثل الخريطة انتشار القوات الفرنسية والساحلية في المنطقة خلال عملية "برخان" حيث تركزت في مالي مع توزيع قواتها في نيجير وتشاد، بالإضافة الى عرض الأسلحة التي تم استعمالها.

كما أطلقت فرنسا في جويلية 2020 عملية "تابوكا" تشارك فيها قوات عسكرية أوروبية، عن طريق إرسال قوات خاصة تساهم في تدريب القوات المالية ومساعدتها، الغرض من هذه العملية هو تقليص التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل خاصة مالي، وإيقاف عملية برخان لتصبح فرنسا جزءا من قوة "تابوكا" بالاشتراك مع الدول الأوروبية الأخرى. (مركز الإمارات للسياسة، 2021)

بما أن الحركات الانفصالية عابرة للحدود، ولديها دعم خارجي من الحركات التي تشارك معها في الاثنية أو جماعات تزودها بالسلح، فقد أصبحت تهديدا للدول المجاورة لانتشارها في المنطقة، وبالتالي رأت فرنسا وجوب التعامل معها كلها، ومحاولة إيقافها، وهذا ما دفع بفرنسا نشر 5100 جندي في منطقة الساحل مع تدريب جنود دول المنطقة المتمثلة في (مالي، نيجر، بوركينا فاسو، تشاد وموريتانيا)، والتي شملت كل من عمليتي "سيرفال" و"برخان"، مع اتحاد الدول الخمس G5 التي سبق ذكرها بطلب ودعم فرنسي عسكريا لمواجهة التوتر في المنطقة. وقد أرسلت فرنسا أيضا بعثات دبلوماسية لدول الساحل، مع دعوة شركائها من الدول والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة لتقديم الدعم المادي والبشري للمنطقة المتضررة. (وزارة الشؤون الفرنسية)

لم تحقق عملية السلام الهادفة لإنهاء الأزمة السياسية والعسكرية في مالي 2012/2013 تقدما كافيا فيما يخص نزع السلاح واستعادة سلطة الدولة، واستمرت الأوضاع في ظل اتساع الفراغ الأمني وتواصلت انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الجهات الأمنية الحكومية وغير الحكومية والحركات الانفصالية المسلحة. (هيومن رايتس ووتش، 2018)

فعلى الرغم من التدخل الفرنسي لإيقاف الأزمة في مالي وتخليصها من الجماعات الانفصالية المسلحة وتحقيق الأمن الإنساني على حسب ما أفادت به لتبرير التدخل، إلا أن الأوضاع في مالي لم تتحسن ولم تمنع حدوث انقلاب آخر، وقد صرح الرئيس الفرنسي "مانويل ماكرون" مؤخرا بالانسحاب في حالة استمرار التهديد وبقاء الجماعات المسلحة في المنطقة، رافضا البقاء بجانب بلد لم تعد فيه شرعية ديمقراطية أو عملية انتقال للسلطة. (Sputnikعربي، 2021)

وبالتالي يجدر الإشارة الى أن الا استقرار الذي تعيشه مالي نتيجة للانقلابات العسكرية والنزاع بين النظام السياسي والحركات الانفصالية، سبب في أزمة لم تستطع الحكومة المالية الفصل فيه ما دفعها الى طلب الدعم من فرنسا والتي لبت الدعوة بتدخل عسكري، فقد انتشرت الحركات الانفصالية في منطقة الساحل، ما سبب تهديدا للمنطقة والمصالح الفرنسية، ما دفعها لاستعمال مجموعة من العمليات العسكرية لحمايتها

شكل رقم (2): تمثل الخريطة قوات الساحل G5



Source : ministère des armées, Op. cit

تمثل الخريطة الدول المشكلة لقوات الساحل والمتمثلة في مالي، تشاد، نيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو، لغرض الحد من انتشار التهديد في المنطقة

4-المحور الثالث: اختلال الأمن الإنساني على ضوء التدخل الفرنسي.

عانت مالي من عدم الاستقرار في الجانب الأمني والسياسي والاقتصادي، مما أدى إلى تدهور أمن الفردي الذي وقع ضحية لهذا التدهور، لم تتمكن الحكومة المالية من تسويته، وطلبت مساعدة خارجية من الحكومة الفرنسية.

4-1-مظاهر الأمن الإنساني في مالي.

نتيجة للاضطراب والأمني الذي عاشته منطقة شمال مالي، اضطر سكانها للنزوح إلى مناطق أخرى أكثر أمانا في الوسط والجنوب، وقد تلقوا استقبالا وتضامنا من طرف العائلات المضيفة، على الرغم من افتقار المنطقة للحبوب بسبب قلة المحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها ونفاذ المؤن، والذي كان حتى قبل وصول النازحين. حيث شرعت اللجنة الدولية بمساعدة الصليب الأحمر في توزيع المواد الغذائية والمنزلية الأساسية، ويعود السبب وراء صعوبة الحصول على الحبوب لسكان مالي إلى النزاع وانعدام الأمن الذي يؤدي إلى إعاقه عملية تصدير السلع وتزايد أسعار السلع الأساسية في الأسواق، إضافة الى عدم تحصيل الموظفين على رواتبهم لتوقف المصارف عن العمل، وبالتالي عدم توفر السيولة النقدية. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2012)

على حسب تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منذ بداية الأزمة في مالي سنة 2012 نزح ما يقارب 431000 شخص هروبا من المنطقة الشمالية الشرقية في مالي. هناك أكثر من 200 ألف نازح داخل مالي موزعين في: بامكو 217 نازح، موبتي 8387، سيفو 8387، سيكاسو 5643، كايس 208، كوليلو 1947. النقص الحاد في توفر المواد الزراعية والماء، بسبب الجفاف الذي تعيشه البلاد يجعل من حياة النازحين وسكان تلك المدن أمرا صعبا يدعو الى الاستنجد من طرف المنظمات الدولية المعنية لضمان عيش هذه الفئات المتضررة من الأزمة. (نجية وفيصل، 2021، 222-223)

بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد نتج خلل في الأوضاع الاقتصادية، حيث تعتمد مالي على الزراعة وخمس أراضيها فقط صالحة للإنتاج الزراعي والتي تعرضت بدورها للجفاف لسنوات، ناهيك عن موت الأبقار والأغنام والماعز، إضافة الى تدني أسعار القطن وارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية. حسب صندوق النقد الدولي: "الاقتصاد المالي الذي كان أصلا متأثرا بسوء محاصيل سنة

2011/2012 يمر بمرحلة صعبة، وانعكس عليه سلبا انقلاب مارس 2012 وتداعياته"، مضيفا: "أن احتلال شمال البلاد عطل بشكل كبير الإنتاج الزراعي والتجارة، وسبب في تدهور الوضع الأمني، وتقليص عدد زيارات الأعمال إلى مالي بشكل كبير" (عصام، 2017). على الرغم من أن منطقة الجنوب تحتوي على 80% من الاحتياجات الإنسانية وتتميز بالكثافة السكانية، إلا أنها تشهد انعداما حادا في الأمن الغذائي، إضافة إلى تفشي الكوليرا وأمراض أخرى.

4-2 دور التدخل الفرنسي في تراجع الأمن الإنساني.

اعتمدت فرنسا في تعاملها مع الأزمة المالية على تدويلها، بمشاركة دعم إقليمي ودولي لمساندة الحكومة المركزية، إضافة إلى دعم عسكري إفريقي، وذلك من خلال عمليتي "سيرفال" و"برخان" وتدريب القوات العسكرية الإفريقية، ثم طلب دعم دول أوروبية في عملية "تابوكا". (محمد الأمين، 2015)

منذ بداية الأزمة ولأشهر عديدة دعا القادة الفرنسيون على وجوب تقديم الدعم اللوجستي للقوات الإفريقية، مع تجنب التدخل العسكري المباشر قدر الإمكان على الرغم من قيام فرنسا بتدخلات عسكرية سابقة في المنطقة، وفي كل مرة تتدخل فيها لا يتردد جيشها على القيام بتجاوزات لقواعد القانون الدولي، على أساس دقة ضرباته ومحدودية نطاقها.

كل هذه السنوات منذ تدخل فرنسا في مالي، لم تكن كفيلة لتحقيق الأهداف المرسومة من أجل استعادة مالي سيادتها في الشمال والحدّ من انتشار الجماعات الانفصالية في المنطقة مع أسرارها على العملية العسكرية مستبعدة الجانب السياسي (عائد، 2019)، حيث تحملت تكلفة التدخل المنفرد الذي قامت به في الأول، لتشير بعدها إلى احتمالية الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين دائمتين بها في سبيل مكافحة بقايا التنظيمات، وحفظ أمن المنطقة مستقلا. (علي، 2017)

يعتبر التدخل الفرنسي أهم انعكاس واقعي لتفاعلات الأزمة المالية، وهذا ما يفسر استمرار النزاع داخل مالي بين الحكومة والحركات الانفصالية، خاصة كون فرنسا اللاعب الرئيسي في المنطقة، كان يجدر بها التركيز على الحل السياسي والحوار وليس على الجانب العسكري فقط، فمع تدعيم الجيش المالي بالأسلحة والتدريب، يجعل من الحركات الانفصالية في موقف يلزمها على الزيادة في التسلح وبالتالي استمرار النزاع الذي كان يمكن حله بحظر الأسلحة وإيقاف إطلاق النار مع التسوية السياسية والمساعي الحميدة عن طريق المفاوضات وليس بالتركيز على الجانب العسكري.

4-3- انعكاسات التدخل الفرنسي على الأمن الإقليمي.

تتكون الحركات الانفصالية من الأزواد وكما يعرف عنها، فإنها أقلية ذات معرفة قوية بحدود وصحراء الدول التي تنتمي إليها (مالي، ليبيا، نيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، الجزائر)، وكيفية التغلغل إليها، إذ أنها تعرف خباياها جيدا كونها تعرفها قبل التقسيم الاستعماري، وبالتالي فإن تسلسل تلك الجماعات للدول الجارة وتفشي الأزمة إليها ليس بالأمر المستبعد، ناهيك عن موجة اللاجئين التي تشهدها تلك الدول بأعداد كبيرة، سواء من أجل الاستقرار فيها أو العبور إلى الضفة المقابلة من المتوسط.

تفتقر موريتانيا إلى نظام سياسي قادر على حفظ الاستقرار ومواجهة المخاطر الخارجية، كما تتميز بتشابه البيئة الاجتماعية مع التي في مالي من حيث الجانب القبلي وتشابك أصل السكان، وبالتالي سهولة تأقلم الجماعات الانفصالية في حالة دخولها لموريتانيا واندماجها مع السكان، ما ينتج عنه صعوبة تتبع أثرهم داخل أراضيها. أما فيما يخص الجزائر فهي تمتلك حدود كبيرة مع مالي، وخطر تسرب الجماعات الانفصالية إلى أراضيها مرتفع جدا، خاصة مع تواجد نسبة كبيرة من تنظيم القاعدة هم من الجزائر وتدريبوا على القتال فيها، بالإضافة إلى الدعم العسكري الذي تحظى به الجماعات المسلحة، فإن تسللها إلى الأراضي الجزائرية يعتبر خطرا محدقا، لكونهم يعرفون جيدا صحراء الجزائر وثغراتها. نضيف الى ذلك سماح الجزائر لفرنسا بالعبور من خلال مجالها الجوي إلى مالي لاستهداف مراكز الحركات الانفصالية، ما زاد من حقدهم على الجزائر التي أصبحت عدوا لهم، رغم سعيها لحل السلمي من خلال المساعي الحميدة. (عصام، 2017)

نتج عن الأزمة في مالي أكبر معدلات الهجرة غير الشرعية في المنطقة داخليا أو خارجيا، وتقدر نسبة المهاجرين بـ 12 مليون مهاجر. من بين الدول الإفريقية التي يتوافد إليها المهاجرون المليون هي: ساحل العاج، بوركينا فاسو، نيجيريا، الغابون والسنغال. (أسماء، 2018، 172)، إن الهجرة غير الشرعية من بين الأعباء التي تثقل كاهل الدول المستقبل اقتصاديا وأمنيا، والتي ينتج عنها بدورها تداعيات قد تؤثر على أمن ووحدة الدولة إذا ما تم التعامل معها بسياسة رشيدة.

كما أن استمرار النزاع في مالي واستيلاء الحركات الانفصالية على بعض المدن، مع تدني المستوى المعيشي والانقلاب العسكري الذي حدث حتى بعد التواجد الفرنسي في مالي، يؤكد فشل خطط فرنسا في تحقيق الأمن الإنساني، أو بالأحرى إظهار غايتها الحقيقية في إدارة الأزمة والإبقاء على الوضع المتأزم لضمان تواجدها، حيث أن الحل السياسي كان سيكون وسيلة لإخماد الوضع في مالي لمكانة فرنسا في المنطقة وقدرتها على تغيير الوضع بدون استعمال القوة، غير أنه لا يخدم مصالحها.

يشترط التدخل العسكري مجموعة من المعايير التي يجب اتباعها لتحقيق الأمن الإنساني، والذي يجب أن يصب في مصلحة الأفراد بالدرجة الأولى، حيث تستغل القوى الكبرى التدخل كذريعة لحماية مصالحها في المناطق المتضررة، سواء عن طريق إبقاء الوضع كما هو أو تغييره لما يتماشى وبرنامجهما في تلك المنطقة. إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي جاء بطلب من هذه الأخيرة والذي تم عبر مجموعة من العمليات العسكرية نذكر منها "سيرفال" و"برخان"، والتي وفرت من خلالها عدد كبير من الجنود الفرنسيين، كما قدمت تدريبات للقوات العسكرية المالية والساحلية، من أجل حماية المنطقة، وكذلك إشراك مجموعة من الدول الأوروبية في العملية الأخيرة "تابوكا"، لكن الأمن الإنساني لم يشهد أي تحسن، واستمرت الحركات الانفصالية في انتشارها في المنطقة، ولازال الشعب المالي يعاني من الفقر والمجاعة والتهمة والتهديد الأمني. لم يكف الأمن الإنساني المالي كأولوية في البرنامج الفرنسي، بل زادت من حدة النزاع واستمراره، حيث أن إبقاء الوضع متأزماً يصب في مصلحتها للبقاء في المنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق أجندتها.

5. قائمة المراجع:

- 1- أسماء، رسولي (2018). التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الإقليمية والدول الكبرى بعد احداث سبتمبر. 2001. اطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية. جامعة باتنة: الجزائر.
- 2- إيف، ماسينغهام (2009). التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام لأغراض إنسانية؟. المجلة الدولية للصليب الأحمر. 875(91). ديسمبر 2009.
- 3- الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول. 2001.
- 4- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2012). مالي: الوضع الإنساني الخطير لسكان المنطقة الشمالية الوسطى. تاريخ الاطلاع 03 سبتمبر 2021. من:

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/update/2012/mali-update-2012-05-25.htm>

- 5- تقرير التنمية البشرية (1994). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مركز دراسات الوحدة العربية.
- 6- جون، بيلس ; ستيف، سميث (2004). عولمة السياسة العالمية. تر: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

- 7- حمادة، علي محمود حسنين (2010). القانون الدولي الإنساني والامن الإنساني. الملتقى الدولي حول القانون الدولي الإنساني والامن الإنساني. بيروت. 2010.
- 8- زهير، مزوارة ; ميلود، عامر حاج (2017). السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي بين القطيعة والاستمرارية. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. 18. 2017.
- 9- عائد، عميرة (2019). هكذا طورت فرنسا الازمات لنهب مالي. نون سبوت. تاريخ الاطلاع 31 اوت 2021. من: <https://www.noonpost.com/content/35124>
- 10- عبيد، شليغم (2015). التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا. المركز العربي للبحوث والدراسات. <http://www.acrseg.org/36650>
- 11- عصام، عبد الشافي (2017). التداعيات الاقتصادية لازمة في مالي. قراءات افريقية. تاريخ الاطلاع 04 سبتمبر 2021. من: <https://bit.ly/3jZr9TS>
- 12- علي، أبو فرحة (2017). التدخل في مالي .. تدويل تداعيات اخفاق الدولة دون مسبباتها. قراءات إفريقية. تاريخ الاطلاع 07 سبتمبر 2021. من: <https://bit.ly/3C5AU9v>
- 13- عنان، كوفي (2000). نحن شعوب العالم: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرون.
- 14- كمال، بوناب (2011). التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي و التوظيف السياسي. الملتقى الوطني حول مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الراهنة لميثاق الأمم المتحدة. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة الوادي. 2011.
- 15- محمد الأمين، بن عائشة (2015). الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في ماليز المركز العربي الديمقراطي. تاريخ الاطلاع 25 اوت 2021. من: <https://democraticac.de/?p=8205>
- 16- محمد، احمد العدوي (2015). الامن الإنساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم.. و العلاقات المتبادلة. قسم العلوم السياسية والإدارة العامة. جامعة أسسوط: مركز الاعلام الأمني.
- 17- مركز الامارات للسياسة (2021). الدور العسكري الفرنسي وفاق استراتيجي لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل. تاريخ الاطلاع 24 سبتمبر 2021. من:

<https://epc.ae/ar/brief/aadawr-alaskari-alfaransi-wafaq-astiratijiat-muajahat-aliirhab-fi-mintaqat-alsahel>

18-ميثاق الأمم المتحدة. المادة 42.

19-نجية، صخري ؛ فيصل، بن زحاف (2021). تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي. مجلة القانون الدولي للتنمية. 1(09). 2021.

20-نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. 158. 1988.

21- هيومن رايتس ووتش (2018). مالي أحداث 2018. تاريخ الاطلاع 02 سبتمبر 2021. من:

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325737>

22-وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (2013). أزمة مالي والتدخل الخارجي. المركز العربي للأبحاث والدراسات. تاريخ الاطلاع 24 جويلية 2021. من:

<https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS->

[PDFDocumentLibrary/document_0F693CC4.pdf](https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_0F693CC4.pdf)

23-وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. الدبلوماسية الفرنسية. أنشطة فرنسا في منطقة الساحل. تاريخ الاطلاع 02 سبتمبر 2021. من:

<https://bit.ly/3E7nY4D>

24- sputnic عربي (2021). ماكرون يهدد بسحب القوات الفرنسية من مالي. تاريخ الاطلاع 03 سبتمبر 2021. من:

<https://bit.ly/3nlyrDD>

25- TRT عربي (2020). التدخل العسكري الفرنسي في مالي .. 8 سنوات من الفشل. تاريخ الاطلاع 28 اوت 2021. من:

<https://bit.ly/3lff5gU>

26- France 24. (2019). Serval, Barkhane, Casques bleus... les opérations militaires au

Mali depuis 2013. france. Consulté le Aout 31, 2021, sur :

<https://www.france24.com/fr/20191127-serval-barkhane-casques-bleus-les-op%C3%A9rations-militaires-au-mali-depuis-2013>

27- Ministère des armées, opération Barkhane. Consulter le 08/09/2021, à 01.32. Sur <https://www.defense.gouv.fr/operations/afrique/bande-sahelo-saharienne/operation-barkhane/dossier-de-reference/operation-barkhane>

28- Lloyd, A. (1999). La sécurité humaine : La sécurité des individus dans un monde en mutation. Politique étrangère(02), pp. 333-342.